

Distr.: General
6 July 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والستون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد**

موجز

في عام ٢٠١٤، شهد اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة أول ركود منذ عام ٢٠٠٦ والتراجع الثاني على التوالي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين أربع مرات منذ اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥؛ حيث يزيد عددهم في الوقت الحاضر عدد الفلسطينيين في المنطقة جيم التي

* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في خرائطها وطريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، تتصل الإشارات إلى الأرض الفلسطينية أو الأراضي الفلسطينية المحتلة بقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فتتوافق مع الرؤية المعبر عنها في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ (٢٠١٢).

** لا يجوز للصحافة اقتباس محتويات هذا التقرير قبل ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280715 300715 GE.15-11367 (A)



تمثل ٦١ في المائة من مساحة الضفة الغربية. وأثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، احتجزت إسرائيل مرة أخرى عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تمثل ٧٥ في المائة من مجموع العائدات. وأدت أزمة السيولة المترتبة على ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وسوف ترهق نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وعانى قطاع غزة، في ظرف ست سنوات، من نزاع ثالث يتعرض له لعملية عسكرية واسعة النطاق، ليزيد الطين بلة بعد ثماني سنوات من الحصار الاقتصادي. وتشهد جهود إعادة الإعمار بطئاً شديداً بالنظر إلى حجم الدمار، ولم تتح للاقتصاد المحلي في غزة الفرصة لاستعادة أنفاسه. وبلغت الظروف الاجتماعية الاقتصادية أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٧.

وبالرغم من محدودية الموارد، قدم الأونكتاد التعاون الفني والتدريب وخدمات استشارية للقطاعين الفلسطينيين العام والخاص، وأكمل بنجاح مشروعاً عن تنمية القدرات الفلسطينية في مجال تيسير التجارة. ونوّهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٠/٦٩ بجهود الأونكتاد.

أولاً- القيود على الحركة والحصار وعنف المستوطنين وتقلب الاقتصاد وانكماشه

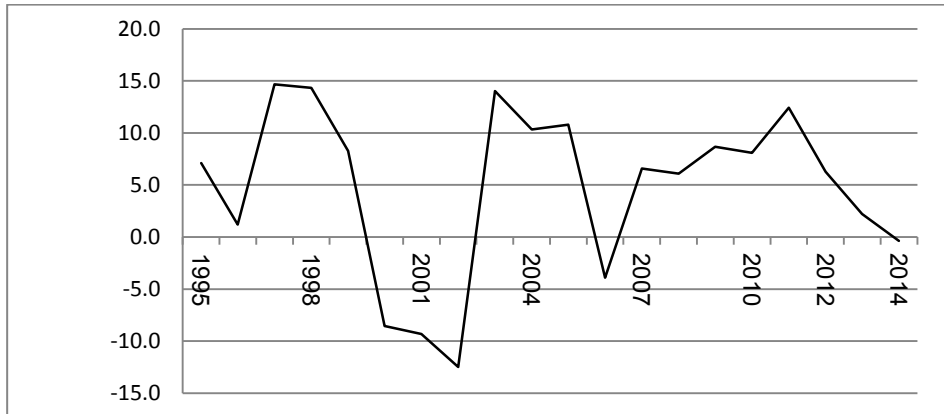
١- تعرضت الآمال ببدء التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة لانتكاسة أخرى في عام ٢٠١٤ وفي مطلع عام ٢٠١٥. فقد تسببت العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة أثناء النزاع الذي دار في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ في أول ركود يشهده الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٦^(١). ونظراً إلى بلوغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية ٥ في المائة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة ١٥ في المائة، يكون اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة قد انكمش بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ وتقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كذلك بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وتبدو الاحتمالات بالنسبة لعام ٢٠١٥ قائمة بسبب تقلب الظروف السياسية وتراجع تدفقات المساعدة وتباطؤ وتيرة إعادة الإعمار في غزة والآثار التي خلفها احتجاز إسرائيل عائدات الضرائب الفلسطينية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥ (البنك الدولي، ٢٠١٥).

٢- لقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مثلما يبيّن الشكل ١ أدناه، متقلباً للغاية ومتوقفاً على الأحداث السياسية ودعم المانحين الذي كان متعذر التنبؤ به وخارج سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية معاً. وتتجلى هيمنة الجانب السياسي على النمو الاقتصادي الفلسطيني في أن فترة الاستقرار النسبي التي امتدت من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ شهدت أقوى أداءً اقتصادياً، بينما سبقت جميع فترات الانكماش الاقتصادي (٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٤) موجات سياسية وعسكرية.

الشكل ١

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)



(١) في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ وحده، تراجع الناتج المحلي الإجمالي لغزة أثناء النزاع بنسبة ٣٢ في المائة.

٣- إن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد أرض محتلة، وبالتالي فإن فعالية الدعم المقدم من المانحين - خلافاً لما يدعيه بعض المراقبين - قد تضررت بفعل الاحتلال، وليس بفعل عدم ملاءمة سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية أو ضعف التنسيق بين المانحين. فقد أدى العبء المالي الذي فرضته الأزمات الإنسانية والحسائر المالية الناجمة عن الاحتلال إلى تحويل وجهة مساعدات المانحين من الجانب الإنمائي إلى العمليات الإنسانية ودعم الميزانية. فمهما بلغت الأموال المخصصة للمعونة لن تكون كافية لوضع أي اقتصاد على سكة التنمية المستدامة في ظل أوضاع متسمة بضربات عسكرية متكررة وتدمية للبنية التحتية وعزل عن الأسواق العالمية وتجزئة الأسواق المحلية والمصادرة والحرمان من الحصول على الموارد الطبيعية الوطنية.

الجدول ١

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية^(١)

| | ٢٠١٤* | ٢٠١٣* | ٢٠١٢ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٩ | ١٩٩٥ | |
|--|--------|----------|--------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| الأداء الاقتصادي الكلي | | | | | | | | | |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية) | ٠,٤- | ٢,٢ | ٦,٣ | ٨,٧ | -٣,٩ | -١٢,٥ | ٨,٣ | ٧,١ | |
| الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات) | ١٢ ٧٦٦ | ١٢ ٤٧٦ | ١١ ٢٧٩ | ٧ ٢٦٨ | ٤ ٩١٠ | ٣ ٥٥٦ | ٤ ٢٧١ | ٣ ٢٨٣ | |
| الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات) | ١٤ ١٤٧ | ١٣ ٦٣٦ | ١٢ ١٣٧ | ٧ ٨٠٠ | ٥ ٣٣٣ | ٣ ٧٧٥ | ٥ ٠٢٥ | ٣ ٧٢٣ | |
| إجمالي الدخل القومي المتاح (بملايين الدولارات) | ١٦ ٨٦٢ | ١٤ ٨٢٥ | ١٣ ٨٨٧ | ٩ ٩٤١ | ٦ ٦٢٤ | ٤ ٨٢٦ | ٥ ٣٩٨ | ٤ ١٢٢ | |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات) | ٢ ٩٧٣ | ٢ ٩٩٢ | ٢ ٧٨٧ | ١ ٩٦٣ | ١ ٤٤٩ | ١ ١٨٢ | ١ ٥٥٣ | ١ ٤٢٧ | |
| نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات) | ٣ ٢٩٥ | ٣ ٢٧١ | ٢ ٩٩٩ | ٢ ١٠٧ | ١ ٥٧٣ | ١ ٢٥٥ | ١ ٨٢٧ | ١ ٦١٨ | |
| النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) | ٣,٣- | ٠,٨- ٣,١ | ٥,٦ | ٦,٨- | ١٥,٠- | ٤,٨ | ٠,٢- | | |
| النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية) | ٢,٤- | ٠,٥ | ٣,٦ | ٣,٢ | ٥,٤- | ١٦,١- | ٤,٧ | ٠,٥ | |
| السكان والعمل | | | | | | | | | |
| عدد السكان (بالملايين) ^(أ) | ٤,٥٥ | ٤,٤٢ | ٤,٢٩ | ٣,٩٤ | ٣,٦١ | ٣,٢٣ | ٢,٩٦ | ٢,٣٤ | |
| البطالة (نسبة مئوية) ^(ب) | ٢٩,٨ | ٢٧,٠ | ٢٦,٧ | ٣٠,١ | ٢٩,٨ | ٤١,٢ | ٢١,٧ | ٣٢,٦ | |
| مجموع العمالة (بالآلاف) | ٩١٧ | ٨٨٥ | ٨٥٨ | ٧١٨ | ٦٣٦ | ٤٥٢ | ٥٨٨ | ٤١٧ | |
| في القطاع العام | ٢١٠ | ٢٠٤ | ١٩٥ | ١٨١ | ١٤٨ | ١٢٥ | ١٠٣ | ٥١ | |
| في إسرائيل والمستوطنات | ١٠٧ | ٩٩ | ٨٣ | ٧٣ | ٥٥ | ٤٢ | ١٣٥ | ٦٨ | |

| * ٢٠١٤ | * ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٩ | ١٩٩٥ | |
|---|--------|--------|--------|--------|-------|--------|-------|---|
| رصيد المالية العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | | | | | | | | |
| ٢١,٥ | ١٨,٥ | ١٨,٤ | ٢٢,٠ | ٢٥,٠ | ٨,٢ | ٢٣,٤ | ١٣,٠ | الإيرادات صافية من المتأخرات/إيرادات المقاصة المحتجزة |
| ٣١,٩ | ٢٩,٦ | ٣١,٤ | ٤٣,٩ | ٤٦,٤ | ٢٨,٠ | ٢٢,١ | ١٥,٠ | النفقات الجارية (من حيث الالتزامات) |
| ٢٨,٢ | ٢٧,٤ | ٢٨,٩ | ٤٦,٣ | ٥٢,١ | ٣٤,٢ | ٢٩,٣ | ٢٥,١ | مجموع الإنفاق (الأساس النقدي) |
| ٦,٧- | ٨,٩- | ١٠,٥- | ٢٤,٤- | ٢٧,١- | ٢٦,٠- | ٥,٩- | ١٢,١- | الرصيد الإجمالي (الأساس النقدي) |
| التجارة الخارجية | | | | | | | | |
| ٢٧١٥ | ١١٨٩ | ١٧٥٠ | ٢١٤١ | ١٢٩١ | ١٠٥١ | ٣٧٣ | ٤٠٠ | صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات) |
| ٢٢٩٨ | ٢٠٧٢ | ١٨٧١ | ١١٣٣ | ٧٣٦ | ٤٧٨ | ٧٥٢ | ٥٦٢ | صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات) |
| ٧٧٨١ | ٦٨٠٤ | ٦٣٠٠ | ٤٩٤٣ | ٣٦٨٣ | ٢٢٣٤ | ٣٣٦٤ | ٢٤٤١ | الواردات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات) |
| ٥٤٨٣- | ٤٧٣٢- | ٤٤٢٩- | ٣٨١٠- | ٢٩٤٧- | ١٧٥٦- | ٢٦١٢- | ١٨٧٩- | الميزان التجاري (بملايين الدولارات) |
| ٤٣,٠- | ٣٧,٩- | ٣٩,٣- | ٥٢,٤- | ٦٠,٠- | ٤٩,٤- | ٦١,٢- | ٥٧,٢- | الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
| ٢,٥١٤- | ٣,١١٥- | ٣,٣٠٢- | ٢,٥٥٨- | ١,٨٨٧- | ٨٨٦- | ١,٥٩٨- | ٩٢٢- | الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات) |
| ١٩,٧- | ٢٥,٠- | ٢٩,٣- | ٣٥,٢- | ٣٨,٤- | ٢٤,٩- | ٣٧,٤- | ٢٨,١- | الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
| ٤٩,٢ | ٥٩,٧ | ٦٣,٥ | ٦٥,١ | ٦٤,٤ | ٥٦,٩ | ٦٧,٥ | ٨٣,٥ | تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية (نسبة مئوية) ^(ج) |
| ٢,٦ | ٢,٩ | ٢,٨ | ٢,٩ | ٢,٢ | ١,٨ | ٣,٧ | ٤,٢ | تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (نسبة مئوية) ^(ج) |

المصادر: الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

- * تقديرات أولية. في عام ٢٠١٤، راجع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جميع البيانات الخاصة بالحسابات القومية عن الأعوام السابقة حتى عام ١٩٩٥.
- (أ) باستثناء الأرقام المتعلقة بالسكان، لا تشمل جميع البيانات الأخرى القدس الشرقية لأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا يمكنه دخول ذلك الجزء من المدينة.
- (ب) يتوافق ذلك مع التعريف الموسَّع للبطالة الذي وضعت منظمة العمل الدولية، والذي يشمل العمال المتبطَّين.
- (ج) تشير بيانات التجارة الفلسطينية والإسرائيلية إلى السلع والخدمات المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

- ٤- لقد ارتفعت البطالة في عام ٢٠١٤، كما يتبيّن في الجدول ١ أعلاه، بـ ٣ نقاط مئوية لتصل إلى ٣٠ في المائة: ٤٤ في المائة في قطاع غزة (أعلى مستوى سُجّل حتى الآن) و١٨ في المائة في الضفة الغربية. على أن الامتداد الحقيقي للبطالة وما يستتبع ذلك من إهدار للموارد البشرية أكبر مما تشير إليه معدلات البطالة وذلك بسبب انتشار العمالة الناقصة والبطالة المقنعة.
- ٥- فانكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والارتفاع الشديد في البطالة عرض شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني للفقر ولانعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٣، فإن انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة كان مرتفعاً جداً أصلاً، حتى قبل العملية العسكرية في غزة والانكماش الاقتصادي في عام ٢٠١٤، حيث لا تأمن أسرة من كل ثلاث أسر على أمنها الغذائي. وكانت الظروف في غزة أسوأ من ذلك، إذ لا تأمن ست أسر تقريباً من كل عشر أسر على أمنها الغذائي، وفي المقابل هناك أسرة من كل خمس أسر لا تأمن على أمنها الغذائي في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومصادر أخرى، ٢٠١٤).
- ٦- وقد استمرت المستوطنات الإسرائيلية في الاتساع، وزاد عدد المستوطنين بأربع مرات منذ اتفاقيات أوسلو، حيث أصبح عدد المستوطنين يفوق عدد الفلسطينيين في المنطقة جيم (٦١ في المائة من مساحة الضفة الغربية)، التي تضم أكثر الموارد الطبيعية الفلسطينية قيمةً. وثمة إجمالاً ٣٤١ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في ٢٣٥ مستوطنة وبؤرة استيطانية في المنطقة جيم، مقابل ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني (الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ أ). واستمر عنف المستوطنين الذي ينال من الفلسطينيين ومن موارد إنتاجهم، حيث اقتلعت أو أتلقت ٩ ٣٣٣ شجرة منتجة في عام ٢٠١٤. وتساعد العنف في عام ٢٠١٥؛ إذ اقتلعت أو أتلقت في شهر كانون الثاني/يناير وحده ٦٠٠ ٥ شجرة إضافية في كامل الضفة الغربية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥).
- ٧- وفي نهاية عام ٢٠١٤، كانت حركة تنقل السكان الفلسطينيين والبضائع في الضفة الغربية يعوقها ٤٩٠ حاجزاً من الحواجز التي وضعتها إسرائيل، بما فيها نقاط التفتيش وحواجز الطرقات والخنادق وحواجز العزل، التي تنتشر في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعيد رسم الحدود، من طرف واحد، بعيداً عن الخط الأخضر المعترف به دولياً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ ب). وظلت غزة تحت الحصار الذي عزلها عن العالم وعن أسواقها التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل التي كانت تستوعب نحو ٨٥ في المائة من صادراتها قبل الحصار.
- ٨- وأدت التكاليف المرتفعة وعدم القدرة على التنبؤ المسنودة بتعدد العراقيل التي تكبل الحركة إلى تفويض الاستثمارات الحالية والمحتملة للشركات المصدرة وإلى تفاقم اعتماد الأرض الفلسطينية المحتلة على الواردات. وفي عام ٢٠١٤، قفزت الواردات من ٥٥ إلى ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن الصادرات عجزت عن مواكبة هذا الوضع واتسع العجز التجاري من ٣٨ إلى ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واضطرت الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب عزلها عن الأسواق

العالمية إلى الاعتماد على تجارة غير متوازنة مع إسرائيل اعتماداً كبيراً للغاية. ففي عام ٢٠١٤، بلغ العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل أكثر من ٢,٥ مليار دولار، أو ٩٣ في المائة من صافي التحويلات الحالية (الجدول ١).

ألف- تكرار احتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية زاد الأوضاع المالية الهشة سوءاً

٩- بالرغم من الظروف غير الملائمة، استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية في إصلاحاتها المالية وتمكنت من زيادة العائدات وتقليص العجز المالي من ١٢,٦ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد تأتي ذلك بفضل الزيادة في عائدات الضرائب بنسبة ٢٠ في المائة (التخليص الجمركي، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المنتجات النفطية). على أن العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في عام ٢٠١٤ أرغمت السلطة على مضاعفة التحويلات إلى غزة في تموز/يوليه وزيادة الإنفاق على التحويلات الطبية لتوفير الرعاية للمصابين (البنك الدولي، ٢٠١٤). ولم يكن دعم المانحين كافياً لتغطية عجز الميزانية الذي بلغ ١,٦ مليار دولار، وهو ما أدى إلى تراكم متأخرات السلطة بمبلغ إضافي قدره ٤٩٧ مليون دولار.

١٠- ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي التدمير الحاصل مؤخراً في غزة إلى زيادة العجز المالي بنسبة ٣ في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥). وما لم يزيد المانحون من المعونة التي يقدمونها للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام ٢٠١٥ وما بعدها، فإن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ستصبح عصيبة أكثر من ذي قبل، معرضةً بذلك للخطر ليس الإنجازات المؤسسية للسلطة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل السلطة نفسها، وهو ما سيترتب عنه انعكاسات سياسية لا يمكن التنبؤ بها.

١١- وتشكّل العائدات الضريبية أكبر مورد للإيرادات العامة الفلسطينية؛ فقد بلغت ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل ٧٥ في المائة من مجموع الإيرادات. ويمكن أن تغطي هذه العائدات فاتورة الرواتب العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ٥٠ في المائة من إنفاقها الحالي. لكن، تبعاً للآلية الحالية لتحصيل الإيرادات، التي أنشئت بموجب بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في عام ١٩٩٤، تتولى إسرائيل، نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، جمع الضرائب على الواردات الفلسطينية ثم تحويلها إلى السلطة بعد خصم قيمة تكاليف التحصيل والمعالجة بنسبة ٣ في المائة. والواقع أن هذا الترتيب أدى إلى جعل السلطة الوطنية الفلسطينية عرضة ليس فقط لاحتجاز إيراداتها فعلياً من قبل إسرائيل، بل لاستمرار التهديد بالاحتجاز أيضاً.

١٢- ومما يزيد من أهمية العائدات الضريبية أنها تُستلم شهرياً، وبذلك تكون بمثابة صمام الاستقرار الذي يخفف من وطأة عدم إمكانية التنبؤ وعدم انتظام مدفوعات المعونة التي يقدمها المانحون. وفي الأعوام الأخيرة، أدى تراجع وتيرة معونة المانحين وزيادة اعتماد السلطة الوطنية

الفلسطينية على العائدات الضريبية إلى جعل الفلسطينيين أكثر تأثراً بتعليق إسرائيل، من طرف واحد، تحويل العائدات الضريبية.

١٣- لقد زادت العائدات الضريبية في الربع الأول من عام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٢ في المائة نتيجة لزيادة عائدات الضرائب الجمركية والنفطية. على أن الفوائد المحتملة من زيادة العائدات ذهبت أدراج الرياح بسبب تعليق إسرائيل تحويل العائدات الضريبية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عقب تقديم دولة فلسطين طلب الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد حرم هذا التعليق السلطة من نحو ١٦٤ مليون دولار شهرياً من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥ (وزارة المالية الفلسطينية، ٢٠١٥). وقد زاد تعليق تحويل العائدات لمدة أربعة أشهر من تدهور وضع السلطة المالي المتأزم أصلاً وأدى إلى تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى ضعف الأداء على صعيد النمو في عام ٢٠١٥.

١٤- وأدى احتجاز العائدات الضريبية إلى إرغام السلطة الوطنية الفلسطينية على اللجوء إلى الإقراض المحلي، وبذلك تراكمت متأخراتها المستحقة للقطاع الخاص ودفع ٦٠ في المائة فقط من رواتب موظفي القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى تقليص الطلب الكلي بانسحاب ٥٠ في المائة من إنفاق السلطة من الاقتصاد، بما في ذلك انخفاض الدخل بنسبة ٤٠ في المائة بالنسبة لـ ٢١٥ ٠٠٠ موظف عمومي.

١٥- وكانت حادثة احتجاز العائدات في مطلع عام ٢٠١٥ قد جعلت النظام المصرفي المحلي للسلطة الوطنية الفلسطينية وموظفيه، وهو الذي يضم ٢٣ في المائة من مجموع الوظائف، أكثر تعرضاً من ذي قبل. وعلاوة على ذلك، لن يقتصر أثرها على المدى القصير بل سيتواصل في المستقبل، مخلفاً انعكاسات سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والعمالة والدين العام واستقرار النظام المصرفي. وسيؤدي تعليق تحويل العائدات أيضاً إلى إضعاف الوضع المالي المستقبلي للسلطة وذلك بتقليص احتمالات النمو وتراكم الالتزامات بدفع الفوائد.

١٦- وقد أفرجت إسرائيل عن العائدات الضريبية في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥، لكن الضرر المالي والاقتصادي قد حصل بالفعل. وفضلاً عن ذلك، خصمت إسرائيل قبل الإفراج عن العائدات، علاوة على رسوم المعالجة بنسبة ٣ في المائة، ٢٠ في المائة من العائدات الضريبية المتراكمة محسوبة عن فواتير الواردات الفلسطينية من المياه والكهرباء والمواد الطبية المستحقة على الفلسطينيين. وكانت إسرائيل تنوي في الأصل خصم ٤٠ في المائة، لكن السلطة الوطنية الفلسطينية اعترضت على فاتورة استيراد الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية على اعتبار أن الفلسطينيين لم يحصلوا على خدمات ٢٣٠ نقطة توزيع الكهرباء (للأرض الفلسطينية المحتلة) ومن ثم لم يكن بالإمكان قياس كمية الكهرباء المستوردة بالفعل من إسرائيل ولا التحقق منها. والمبالغ التي تخصمها إسرائيل من عائدات الضرائب الفلسطينية تحدد من طرف واحد بانتظام. على أن هذه العملية تفتقر إلى الشفافية وتقتضي التدقيق من الجانب الفلسطيني، على النحو المبين أدناه.

١٧- ولم يكن الاحتجاز الأخير للعائدات الضريبية حادثاً معزولاً. فقد سبقته فصول أخرى من احتجاز إسرائيل هذه العائدات، ومنها ما يلي:

(أ) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، احتُجزت لمدة أربعة أشهر (على إثر اعتراف الجمعية العامة بفلسطين دولة مراقبة غير عضو)؛

(ب) في أيار/مايو ٢٠١١، احتُجزت لمدة شهر واحد (عقب جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية)؛

(ج) في آذار/مارس ٢٠٠٦، احتُجزت لمدة عام ونصف العام (على إثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية)؛

(د) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، احتُجزت لمدة عامين (على إثر بدء الانتفاضة الثانية)؛

(هـ) في آب/أغسطس ١٩٩٧، احتُجزت لمدة شهرين (على إثر التدهور في العلاقات السياسية والظروف الأمنية).

١٨- وقد وصل مجموع الفترات المتراكمة لهذه الفصول الستة من احتجاز العائدات أربع سنوات وشهر واحد، احتُجز خلالها نحو ٣ مليارات دولار (لمزيد من المعلومات عن (ب) و(ج)، انظر Kock و Qassis ، ٢٠١١).

١٩- إن أثر التقلب المالي الضار على الاقتصاد الكلي أمر مثبت في الوثائق. فعلى سبيل المثال، ذكرت دراسة أن لزيادة الشكوك بشأن السياسة المالية أثر سلبي على الاستثمار والاستهلاك والتضخم والنشاط الاقتصادي إجمالاً (Fernandez-Villaverde وآخرون، ٢٠١٣). واستنتجت الدراسة أيضاً أن الأثر السلبي للتقلب المالي يكون كبيراً للغاية ويؤدي إلى الركود عندما يكون هامش المناورة على صعيد السياسة النقدية ضيقاً ولا يمكن الركون إليه للتعويض عن الصدمات المالية الانكماشية. وهذا هو حال الأرض الفلسطينية المحتلة.

باء- استيراد الكهرباء: مصدر آخر للتسرب المالي الفلسطيني

٢٠- لقد رسمت اتفاقيات أوسلو حدوداً لإنتاج واستيراد الفلسطينيين من الطاقة، وبالتالي فإن قطاع الطاقة الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على استيراد الطاقة من إسرائيل. وتزود شركة الكهرباء الإسرائيلية الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ٨٨ في المائة من استهلاكها من الكهرباء والضفة الغربية بـ ٩٥ في المائة من استهلاكها من الكهرباء. وفي عام ٢٠١٣، زوّدت غزة بـ ٦٣ في المائة من استهلاكها من الكهرباء، في حين وقّرت محطة الطاقة في غزة ٢٩ في المائة ومصر ٨ في المائة من استهلاك غزة الكهرباء. وفي عام ٢٠١٣، استوردت الأرض الفلسطينية المحتلة الكهرباء من إسرائيل بتكلفة قدرها ٦٦٠ مليون دولار.

٢١- ويشكل استيراد الكهرباء من إسرائيل مصدراً آخر لفقدان موارد مالية فلسطينية ورفاه المستهلكين الفلسطينيين. فعندما يعجز مقدمو خدمات الكهرباء من الجانب الفلسطيني (البلديات ومجالس القرى وشركات التوزيع) عن تسديد مستحقات شركة الكهرباء الإسرائيلية، تخضع إسرائيل من عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتقيّد أي رصيد متبقي على أنه دين مستحق للشركة، يتعين خصمه من عائدات الضرائب في تاريخ لاحق. وتشمل هذه الاقتطاعات أيضاً رسوم الصرف الصحي وواردات المياه، ويشار إليها على أنه إقراض صافي. وتخضع إسرائيل هذه الأموال دون موافقة السلطة ولا تدقيق منها، وذلك من طرف واحد وبصورة غير شفافة ولا مجال للتنبؤ بها (البنك الدولي، ٢٠١٤ ب). وبلغت قيمة الإقراض الصافي، في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، ١١ في المائة من عائدات الضرائب.

٢٢- وتصدر شركة الكهرباء الإسرائيلية فواتير شهرية للموزعين الفلسطينيين، الذين يتعين عليهم تسديدها في غضون ١١ يوماً. وتترتب عن أي تأخير في السداد رسوم تأخير سنوية بنسبة ١٠ في المائة، رغم أن الموزعين الفلسطينيين لا يتلقون الفواتير في الوقت المناسب ولا بصورة منتظمة فضلاً عن عدم قدرتهم الوصول إلى العدادات الموجودة في المنطقة جيم الكائنة في الضفة الغربية، وفي غزة بالقرب من الحدود مع إسرائيل. وهو ما يجعلهم غير قادرين على تجميع المعلومات المطلوبة ولا يسمح لهم بتحصيل تكلفة الاستهلاك من المستخدمين في غضون الفترة التي تحددها شركة الكهرباء الإسرائيلية. وغرامات الدفع المتأخر علاوة على رسوم الفوائد المضافة التي حددتها إسرائيل من طرف واحد تعد مفرطة لأنها تتجاوز رسوم الفوائد المطبقة في الأسواق. وعلاوة على ذلك، تفرض الشركة على الفلسطينيين سعراً يشمل عناصر غير موجودة في الخدمة المقدمة، مثل عنصر الطاقة المتجددة، والتي لا ينبغي أن يتحمل الموردون الفلسطينيون تكلفتها (البنك الدولي، ٢٠١٤ ب).

٢٣- ومثلما ذكر أعلاه، تفرض إسرائيل غرامات ورسوم فوائد عالية على السلطة الوطنية الفلسطينية حتى عندما يكون التأخير لفترة قصيرة في تسديد الفلسطينيين فواتير الكهرباء والمياه والصرف الصحي، رغم أن إسرائيل لا تدفع فوائده عن الأموال التي لا تحولها إلى السلطة عن احتجازها عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تقدر بنحو مئات الملايين من الدولارات. وتمتد فترات الاحتجاز شهوراً وأحياناً سنوات.

٢٤- وبعد مرور أكثر من عقدين على اتفاقيات أوسلو، لا يزال يُشترط موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية لإنشاء نقاط جديدة لتوصيل الكهرباء أو لتحسين قدرة النقاط الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما فتئت السلطة الوطنية الفلسطينية تحاول، على مدى العقدين الماضيين، التفاوض على اتفاق جديد مع إسرائيل بخصوص استيراد الفلسطينيين الكهرباء، لا سيما فيما يخص شروط الدفع والسعر الذي ارتفع بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٣. على أنه لم يتحقق أي تقدم حتى الآن في هذا المجال، شأنه شأن المجالات الأخرى من اتفاقيات أوسلو.

ثانياً - تراجع التنمية في قطاع غزة وإفقار القطاع

٢٥- أدت ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية على القطاع خلال السنوات الست الماضية، إضافة إلى ثماني سنوات من الحصار الاقتصادي، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك ذلك مجالاً لإعادة إعمار أو إنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، فجعل رفاههم الاقتصادي أكثر سوءاً من المستوى الذي كان عليه لعقدين سابقين. وقد زادت آخر عملية عسكرية من تعقيد الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الرهيبة أصلاً وسرّعت من وتيرة تراجع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي العملية التي أفضت ليس إلى إعاقاة التنمية فحسب، بل إلى عكس مسارها.

٢٦- وقبل العمليات العسكرية، كان الحصار قد أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل. وألحقت دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي لغزة وبمواردها الإنتاجية وبنيتها التحتية، وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والمياه والكهرباء والوقود.

٢٧- ومنذ بدء فرض الحصار في عام ٢٠٠٧، طُبّق حظر شبه كامل على الصادرات من غزة، وقُيّدت الواردات والتحويلات النقدية تقييداً شديداً، وأوقف تدفق جميع البضائع فيما عدا البضائع الإنسانية الأساسية ذات الضرورة القصوى. وأثرت آخر عملية عسكرية في عام ٢٠١٤ على اقتصاد مشلول أصلاً في وقت بلغت فيه الظروف الاجتماعية الاقتصادية أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٧. وبذلك تكون هذه العملية قد أثرت تأثيراً أشد على الظروف الاجتماعية الاقتصادية بالمقارنة مع العمليتين العسكريتين السابقتين في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٢.

٢٨- وقد أدى تكرار العمليات العسكرية والحصار الاقتصادي إلى جعل الفلسطينيين في غزة أكثر فقراً مما كانوا عليه قبل اتفاقيات أوسلو، وبالمقارنة كذلك بالفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يتعرضون لتدمير كبير لكن أقل نسبياً. وإذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة يبلغ اليوم ٧٢ في المائة من مستواه في عام ١٩٩٤، فهو يبلغ ثلثي المستوى في الضفة الغربية. ومثلاً يبيّن الشكل ٢، فقد اتسعت الهوة بين غزة والضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٧، عندما شدّد الحصار من القيود على الحركة خروجاً من غزة ودخولاً إليها.

٢٩- واتجاهات البطالة في غزة ما هي إلا انعكاس للاتجاهات في الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة ٤٤ في المائة، وهو أعلى مستوى سُجّل حتى الآن. ومعدل البطالة بين الشباب المهاجرات^(٢) في غزة مرتفع للغاية؛ وتذكر الإحصائيات أن أكثر من ٨

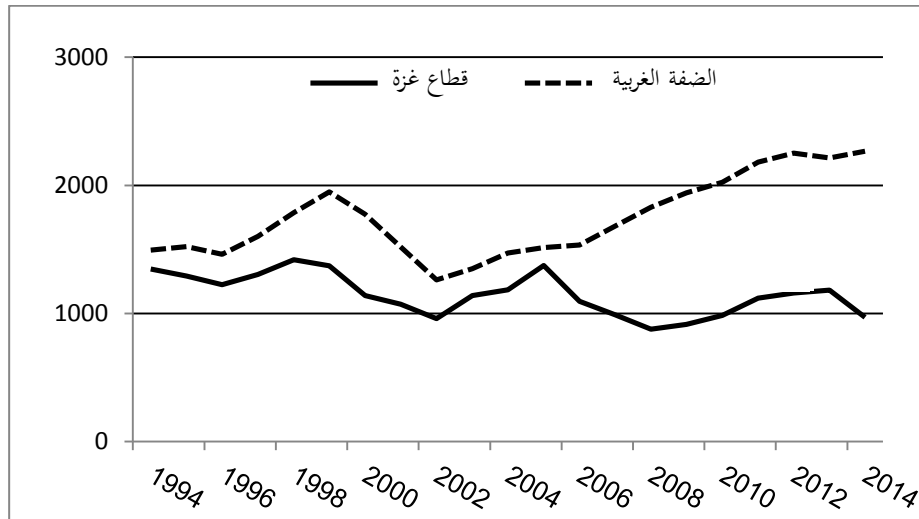
(٢) يمثل اللاجئون ٧٢ في المائة من سكان قطاع غزة.

من ١٠ نساء من تلك الشريحة الديمغرافية عاطلات عن العمل. ثم إن انعكاسات معدلات البطالة المرتفعة باستمرار على المستوى المعيشي وعلى رأس المال البشري في غزة ستدوم طويلاً، ذلك أن فقدان المهارات ورأس المال البشري يصعب تعويضه، والبطالة لفترات مطولة تفقد العمال مهاراتهم وتجعل مكتسباتهم التعليمية والتدريبية متقدمة وعديمة الجدوى.

الشكل ٢

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة والضفة الغربية

(محصوباً بالقيمة الثابتة للدولار في عام ٢٠٠٤)



٣٠- لقد قضت آخر عملية عسكرية فعلياً على ما كان متبقياً من الطبقة الوسطى، ودفعت بجميع السكان تقريباً إلى الحرمان والاعتماد على المعونة الإنسانية الدولية. وتدمير الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل، بات انعدام الأمن الغذائي يؤثر الآن في ٧٢ في المائة من الأسر (مكتب ممثل الرباعية، ٢٠١٤). ونتيجة لذلك، يضطر معظم السكان إلى الاعتماد على المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية. فعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون حصراً على توزيع الغذاء من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ارتفع من ٧٢ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦٨ ٠٠٠ بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٥، وهو ما يمثل نصف سكان غزة و ٦٥ في المائة من اللاجئين المسجلين (الأونروا، ٢٠١٥ ب).

ألف- المواجهات العسكرية المتكررة تزيد الظروف الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة تعقيداً

٣١- لقد خضعت كل من غزة والضفة الغربية لشتى أنواع القيود على الحركة منذ احتلالهما في عام ١٩٦٧. على أنه منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، جرى تشديد القيود

على الحركة وغيرها من القيود وزادت الظروف الاقتصادية تدهوراً. ففي غزة، ساءت الظروف الاقتصادية بعد انسحاب إسرائيل من غزة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وذلك بسبب استمرار سيطرة إسرائيل على المجال الجوي لغزة وعلى مجالها البحري وعلى المعابر البرية. وحدثت نقطة تحوّل أخرى في عام ٢٠٠٧، حين رُفِع مستوى القيود لتتحول إلى حصار عزّل مصدري ومستوردي ومنتجي ومستهلكي قطاع غزة عن بقية العالم.

٣٢- وبالإضافة إلى الحصار، عانت غزة، في ظرف ست سنوات، من ثلاث عمليات عسكرية متتالية؛ الأولى من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والثانية من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والثالثة لمدة ٥٠ يوماً من ٧ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣٣- وكان منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لخص حجم الدمار الحاصل، أثناء زيارة لغزة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بالقول إن "أي إنسان يزور [غزة] لا يمكن إلا أن يتأثر بهول الدمار الذي يشاهده المرء هنا في غزة" ومهما كان التدمير الذي لحق بالمباني صادماً، "فإن التدمير الذي لحق بسبل عيش الناس صادم أضعاف ذلك بعشر مرات" (انظر <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=50738#.VZO3j4WIS1d>). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أثناء زيارة لغزة، إن التدمير الحاصل "يفوق الوصف" (انظر <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49074#.VZO36YWIS1d>)^(٣).

٣٤- ولم يجر، حتى اليوم، أي جرد شامل للآثار و/أو الأضرار الاقتصادية التي وقعت في غزة أثناء آخر عملية عسكرية، رغم أنها خلفت بما لا يدع مجالاً للشك أثراً على السكان والبنية التحتية والقاعدة الإنتاجية أكثر كارثية بكثير مقارنة بالعملتين السابقتين. فقد تأثرت أحياء بكاملها وشُردت ثلث سكان قطاع غزة تقريباً. ووفقاً لما ذكره كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا، فقد شُرد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني أثناء العملية، ولا يزال نحو ١٠٠ ٠٠٠ منهم مشرداً حتى منتصف عام ٢٠١٥.

٣٥- وقد وضع مكتب ممثل الرباعية قائمة جزئية بالأضرار التي لحقت بغزة أثناء عملية عام ٢٠١٤، والتي تنطوي على آثار اقتصادية واجتماعية جسيمة، أورد فيها ما يلي (مكتب ممثل الرباعية، ٢٠١٤):

(أ) ١٨ ٠٠٠ وحدة سكنية مدمرة أو لحقت بها أضرار جسيمة و ٤٤ ٣٠٠ وحدة

متضررة؛

(٣) في أعقاب هذه الزيارة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، دعا الأمين العام لجنة تحقيق للانعقاد لاستعراض ١٠ حوادث أثرت في موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها في قطاع غزة أثناء آخر عملية عسكرية، والتحقيق فيها. وقال الأمين العام إنها "المسألة البالغة الخطورة أن الأشخاص الذين تطلعوا إلى [مباني الأمم المتحدة] طلباً للحماية وطلبوا اللجوء فيها ومُنحوا قد تبددت آمالهم وثقتهم" وشجب "مقتل ما لا يقل عن ٤٤ فلسطينياً نتيجة للأعمال الإسرائيلية وإصابة ما لا يقل عن ٢٢٧ شخصاً في مباني الأمم المتحدة التي تُستخدم كملاجئ في حالات الطوارئ" (S/2015/286).

- (ب) ٢٦ مدرسة مدمرة و١٢٢ متضررة؛
- (ج) ١٥ مستشفى و٤٥ مركزاً للرعاية الصحية الأولية متضرراً؛
- (د) محطة الطاقة الوحيدة في غزة تأثرت بأضرار وتفتقر إلى الوقود وأضرار واسعة لحقت بخطوط الكهرباء؛
- (هـ) ٢٠-٣٠ في المائة من شبكة المياه والصرف الصحي متضررة؛
- (و) محطة تحلية المياه في دير البلح متضررة؛
- (ز) مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة تقدر بـ ٥٥٠ مليون دولار؛
- (ح) ٢٢٠ بئر زراعية دمرت أو تضررت ضرراً جسيماً؛
- (ط) ما لا يقل عن ٤٠.٠٠٠ شخص عامل في قطاع الزراعة تأثر بسبب الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية وفقدان ماشية الإنتاج أو نفوقها؛
- (ي) ٢٤٧ ورشة و٣٠٠ منشأة تجارية دمرت كلية أو جزئياً؛
- (ك) الأضرار التي لحقت بالعقار الصناعي في غزة تقدر بـ ٥ ملايين دولار؛
- (ل) أضرار واسعة لحقت بالبنية التحتية لخدمة الهاتف الأرضي والهاتف المحمول والإنترنت، بما في ذلك تدمير وحدات التحويل وشبكات الهاتف الثابت ومحطات الهاتف الخليوي وشبكات الاتصالات والكابلات ومقرات الشركات؛
- (م) فقدان عقود سارية وعقود تمت الموافقة عليها جزئياً لبدء العمل بها مستقبلاً لمراكز التعاقد الخارجي في مجال الأعمال والبرمجيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ن) عدد من المواقع السياحية دُمرت أو تضررت، بما في ذلك مواقع يجري بحث إمكانية توجيه طلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لإدراجها ضمن التراث العالمي.
- ٣٦- وثمة قائمة جزئية أخرى وضعها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار؛ ولا تعكس التكاليف المقدرة سوى الخسائر المباشرة محسوبة بقيمة السوق الراهنة ولا تشمل الخسائر غير المباشرة ولا خسارة الإيرادات المستقبلية التي يمكن أن تكون قد ترتبت عن تضرر موارد الإنتاج (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ٢٠١٤). ويتبين من الجدول ٢ أدناه أن أكثر من ٦٤.٠٠٠ وحدة سكنية وما لا يقل عن ١.٠٠٠ منشأة صناعية وتجارية دُمرت أو تضررت في الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٤. وتقدر قيمة (وليس تكلفة استبدال) الموارد التي تضررت في غزة نتيجة للعمليات العسكرية الأخيرة بأكثر من ٢,٧ مليار دولار. ويساوي هذا المبلغ تقريباً ما يمكن أن ينتجه اقتصاد غزة في عام كامل (٩٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام ٢٠١٤).

الجدول ٢

تقدير الأضرار المباشرة الناجمة عن العمليتين العسكريتين في غزة، ٢٠١٢ و ٢٠١٤

(التكاليف بملايين الدولارات)

| نوع المرفق المتضرر (مدمر كلياً أو جزئياً) | تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ | | تموز/يوليه ٢٠١٤ | | المجموع | |
|--|--------------------------|------------|-----------------|-------------|---------|-------------|
| | العدد | التكلفة | العدد | التكلفة | العدد | التكلفة |
| الهياكل السكنية | ٢٩٨٨ | ٧٣ | ٥٦٠٠٠ | ١٣٠٤ | ٦٤٢٩٨ | ١٣٧٧ |
| الهياكل الحكومية والتعليمية والدينية وغيرها | ٥٨ | ١٥٨ | ٢٩٣ | ١٤٤ | ٣٥١ | ٣٠٢ |
| البنية التحتية والطرق ومحطة الطاقة والمرافق | - | ٧٤ | - | ١١٩ | - | ١٩٣ |
| منشآت صناعية وتجارية | - | ٢١٣ | ١٠٠٠ | ٣٦٠ | ١٠٠٠ | ٥٧٣ |
| الأراضي الزراعية والموارد الأخرى ذات الصلة | - | ١٢٠ | - | ١٣٨ | - | ٢٥٨ |
| خسائر أخرى | - | - | - | ١٥ | - | ١٥ |
| مجموع التكاليف | | ٦٣٨ | | ٢٠٨٠ | | ٢٧١٨ |

٣٧- والموارد التي دُمرت أو أُلغيت ليست التكاليف المباشرة الوحيدة. فثمة مصدر آخر هو خسارة الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف الإنتاج أثناء العمليات العسكرية. وقدّر البنك الدولي أن توقف النشاط الإنتاجي لمدة ٥٠ يوماً في عام ٢٠١٤ قلّص الناتج المحلي الإجمالي لغزة بمبلغ ٤٦٠ مليون دولار (البنك الدولي، ٢٠١٥). وبإضافة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي إلى تكاليف التدمير على النحو المبين في الجدول ٢ أعلاه تكون النتيجة أن التكلفة المباشرة للعمليات العسكريتين الأخيرتين هي ٣,٢ مليار دولار. على أن هذا المبلغ يمثل تقديراً في الحدود الدنيا إذ لا يشمل التكاليف غير المباشرة الناجمة عن فقدان أو إتلاف رأس المال البشري، والأثر المضاعف على الصعيد الاقتصادي، والروابط الخلفية والأمامية، والإيرادات المستقبلية جراء تدمير أو إتلاف موارد الإنتاج.

٣٨- وبخصوص العملية العسكرية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدّر الأونكتاد الخسائر الاقتصادية المباشرة بنحو ٢,٥ مليار دولار، أو ١٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام ٢٠٠٨ (الأونكتاد، ٢٠٠٩). والقيمة الإجمالية للأضرار المترتبة عن العمليات العسكرية الثلاث من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ تشير إلى خسائر مباشرة بمبلغ يكاد يساوي ما يمكن أن ينتجه ١,٨ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة طوال ثلاث سنوات. على أن التكلفة الإجمالية قد تكون أعلى بكثير إذا ما أضيف إليها الخسائر غير المباشرة والإيرادات المستقبلية المفقودة.

٣٩- ويتبين مما سبق أن حجم التدمير وسرعته وتعقيده يجعل تقييم تكاليف الأضرار والتدابير الأخرى المرتبطة بالاحتلال تقييماً دقيقاً أمراً صعب المنال. لكن هذا التقييم ضروري لتحديد

الاحتياجات من الموارد لإعادة تأهيل وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية الفلسطينية المدمرة. وفي هذا الصدد، تطلب الفقرة ٣١(م) من الولاية التي تقررت في الدوحة من الأونكتاد أن "يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن يدرس العقبات التي تواجه التجارة والتنمية". وبالإضافة إلى ذلك، تطلب الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٠، المعتمد يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، من الأونكتاد أن "يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي".

باء- الأثر طويل الأمد على رأس المال البشري وعلى النشاط الاقتصادي

٤٠- قبل ثلاث سنوات من العملية العسكرية التي وقعت في ٢٠١٤، أجرت الأمم المتحدة دراسة لوضع توقعات عن الظروف المعيشية في غزة في عام ٢٠٢٠. وشددت الدراسة على أن عدد سكان غزة سيرتفع من ١,٦ مليون نسمة في عام ٢٠١١ إلى ٢,١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وحلّصت إلى أنه لكي تكون غزة مكاناً يمكن العيش فيه في عام ٢٠٢٠ يتعين التسريع ببذل "جهود جبارة" في مجالات مثل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي (الأمم المتحدة، ٢٠١٢). لكن بدلاً من بذل تلك الجهود، زادت المأساة في غزة تدهوراً وتسارعت وتيرة تراجع التنمية جراء التدمير الذي حصل في عام ٢٠١٤.

٤١- وتكبّد قطاع غزة، طوال السنوات الست الماضية، خسائر بشرية جسيمة، إذ أودت ثلاث عمليات عسكرية بحياة ما لا يقل عن ٣٧٨٢ فلسطينياً و٩٥ إسرائيلياً^(٤) ووفقاً لما ذكره كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا، فقد شهد قطاع غزة في عام ٢٠١٤ أعلى خسائر في الأرواح بين المدنيين منذ عام ١٩٦٧. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، كان نحو ٢٠ في المائة من سكان غزة، أو ٣٦٠.٠٠٠ نسمة، في حاجة إلى علاج من اضطرابات نفسية، علاوة على النقص الكبير الذي يعانيه القطاع أصلاً في هذه الخدمات. وفيما يتعلق بالأطفال، رأس المال البشري لغزة في المستقبل، فقد لقي ٥٢١ طفلاً حتفهم، وأصيب نحو ١.٠٠٠ طفل، ويحتاج ٤٠٠.٠٠٠ طفل دعماً نفسياً عاجلاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ ج، ومنظمة أنقذوا الأطفال، ٢٠١٥).

٤٢- ولم تسلم المرافق الصحية في غزة. ففي أثناء آخر عملية عسكرية، تعرض ١٧ مستشفى و٥٦ مركزاً للرعاية الصحية الأولية إما للتدمير أو لأضرار جزئية. وشمل ذلك مستشفى واحداً وخمسة مراكز للرعاية الصحية الأولية و٤٥ سيارة إسعاف دُمرت تدميراً كاملاً، وخمسة مستشفيات وخمسة مراكز للرعاية الصحية الأولية تعرضت لأضرار جسيمة (الأمم

(٤) أفاد كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية بتسليم أن ٧٩ من الخسائر الإسرائيلية الـ ٩٥ الذين وقعوا في النزاعات الثلاثة هم من قوات الأمن (انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤ ج، و www.btselem.org/download/20090909_cast_lead_fatalities_eng.pdf، و www.btselem.org/press_releases/20130509_pillar_of_defense_report).

المتحدة، ٢٠١٤). وفضلاً عن ذلك، حُلّف التدمير ٢,٥ مليون طن من الركام، ناهيك عن إمكانية احتواء المواد المستخدمة في بناء العقارات المدممة على مواد ضارة تهدد الصحة العامة والبيئة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤). وسوف تترتب عن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية للصحة آثار طويلة الأمد على رأس مال غزة البشري في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

٤٣- وعلى غرار تدهور القطاع الصحي، شهدت البنية التحتية التعليمية في غزة تدهوراً كبيراً قبل عام ٢٠١٤. فالنظام التعليمي يعاني من نقص حاد في الفصول الدراسية ويعمل أكثر من ٨٥ في المائة من المدارس بنظام الدوامين. ولمواجهة أزمة السكن الخائفة والحاجة إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، فضلاً عن مئات المدارس الجديدة، يستمر الحصار في خلق ندرة مصطنعة في مواد البناء. ويتسبب هذا الوضع في جعل مشاريع البناء الجديدة إما مستحيلة وإما مفرطة التكلفة على السكان الذين ازدادوا فقراً. إن الانعكاسات الاجتماعية والصحية والأمنية المترتبة على الكثافة السكانية العالية والازدحام في غزة هي من بين العوامل التي قد تجعل الحياة في غزة لا تطاق بحلول عام ٢٠٢٠، إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه (الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

جيم- زيادة حدة الأزمات المتصلة بالمياه والطاقة والبنية التحتية والبيئة

٤٤- كانت البنية التحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي في حاجة إلى استثمارات هائلة حتى قبل الأضرار التي أحدثتها العملية العسكرية في عام ٢٠١٤. فقد ألحقت هذه العملية العسكرية أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في غزة، بما في ذلك آبار وشبكات المياه، والخزانات، ووحدات تحلية المياه، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات الضخ. وقدّرت هيئة المياه الفلسطينية القيمة الثابتة الأولية للأضرار بأكثر من ٣٤ مليون دولار. على أن إصلاح الضرر المتراكم والاهتراء اللذين تعاني منهما البنية التحتية للمياه والصرف الصحي إصلاحاً للمدى البعيد يتطلب ٦٢٠ مليون دولار.

٤٥- وتعاني غزة من أزمة حادة في المياه. فغزة تعتمد بصورة كاملة تقريباً على طبقة مياه جوفية ساحلية مصدراً وحيداً للمياه العذبة. على أن ٩٥ في المائة من هذه المياه ليست مأمونة للشرب دون معالجتها (هيئة المياه الفلسطينية، ٢٠١٤). فقد تسببت سنوات من السحب المفرط في استنزاف موارد غزة المائية الحالية والمستقبلية بصورة كبيرة. فاستخراج المياه سنوياً من طبقة المياه الجوفية فاقت معدل إعادة الامتلاء بأكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب، أي ضعف معدل الاستدامة تقريباً. وتبعاً لذلك، تراجعت مستويات المياه الجوفية، وتسربت إليها مياه البحر من البحر الأبيض المتوسط، وزادت مستويات الملح، مما جعل المياه غير مأمونة للشرب وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية (البنك الدولي، ٢٠٠٩).

٤٦- ومما زاد من حدة السحب المفرط لمياه الشرب وندرتهما البنية التحتية المتهاكلة للصرف الصحي، بينما يتسبب الحصار في نقص مزمن في الكهرباء والوقود، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة التلوث وإلى تفاقم أزمة المياه. وغالباً ما تُصَرَّف مياه المجاري في البحر دون معالجتها ثم تُجد

طريقها في نهاية المطاف إلى طبقة المياه الجوفية الساحلية. وتفرغ سنوياً في البحر الأبيض المتوسط نحو ٣٣ مليون متر مكعب من مياه المجاري دون معالجتها أو بعد معالجتها جزئياً فقط. وبلغ الضرر الناجم عن التلوّث والسحب المفرط حداً لدرجة أن طبقة المياه الجوفية قد تصبح غير صالحة للاستعمال بحلول عام ٢٠١٦ وأن الضرر، إذا لم يعالج، قد يتعدى إصلاحه بحلول عام ٢٠٢٠ (الأونروا، ٢٠١٥).

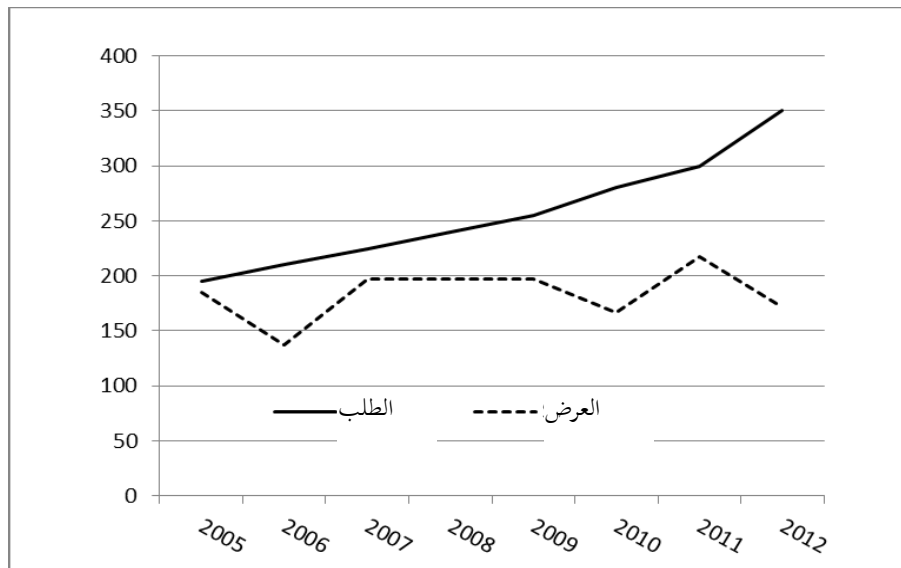
٤٧- لقد شدّد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ عام ٢٠٠٩، على أن السحب المفرط والتلوّث المتواصلين يعرّضان استدامة طبقة المياه الجوفية لغزة للخطر ما لم تترك لتستريح (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩). والحل الأمثل المقترح هو وقف سحب المياه ووضع نظام للرصد لتقييم عملية الإنعاش باستمرار. ومتى تعافت طبقة المياه الجوفية، يمكن استئناف السحب باطراد بمستويات محسوبة بعناية. وفي أثناء ذلك، ينبغي الأخذ بحلول بديلة لأزمة المياه، مثل تحلية المياه واستيراد المياه والحد من فقدان المياه في شبكة التوزيع ومعالجة مياه الصرف الصحي وإصلاح شبكة مياه المجاري.

٤٨- وكان التزويد بالكهرباء في غزة دون الطلب بكثير على الدوام حتى قبل العملية العسكرية في عام ٢٠١٤، التي أعطبت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. وأدت الانقطاعات المتكررة إلى تقويض الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص والتأثير على المنازل السكنية والمستشفيات والمدارس ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. ومثلما يبيّن الشكل ٣ أدناه، يحتاج الأمر إلى ضعف كمية الكهرباء المزوّدة بها لتلبية الطلب في غزة في عام ٢٠١٢.

الشكل ٣

العرض والطلب على الكهرباء في قطاع غزة

(محمسباً بالمليغاواط)



٤٩- وما زاد من حدة أزمة الكهرباء والطاقة أن الاحتلال لا يسمح للفلسطينيين منذ التسعينات بتطوير واستخدام حقول الغاز الطبيعي الموجودة في عرض البحر الأبيض المتوسط قبالة ساحل غزة (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ٢٠١٤). فقد اكتُشف حقلان للغاز بنوعية عالية؛ أحدهما يقع بالكامل داخل حدود مياه غزة والآخر على الحدود مع إسرائيل. واستخراج الغاز الطبيعي من هذين الحقلين يمكن أن يلبي الحاجة الماسة إلى الطاقة لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٠- ومع توفّر زيادة عدد السكان قطاع غزة من ١,٨ مليون إلى ٢,١ مليون نسمة في ظرف خمس سنوات، فإن الأزمات التي تعاني منها غزة على صعيد المياه والكهرباء والبنية التحتية والبيئة مرشحة بقوة لأن تتفاقم ما لم يُرفع الحصار للسماح باستيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية. ومن شأن رفع الحصار أن يساعد على إنهاء الاستخدام العقيم للمياه في قطاع الزراعة وينهي التدهور البيئي، وذلك بتسهيل انبعاث الأنشطة الاقتصادية العادية القادرة على توليد فرص عمل على نطاق واسع في جميع قطاعات الاقتصاد.

دال- قطاع غزة: اقتصاد الأنفاق ليس هو الحل بل يطرح مشكلة أخرى

٥١- للتخفيف من آثار الحصار ظهر اقتصاد الأنفاق وبلغ ذروته في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣، بوجود أكثر من ١ ٥٣٢ نفقاً تحت الأرض على طول الحدود بين غزة ومصر التي تمتد ١٢ كيلومتراً. صحيح أن هذه الأنفاق جنّبت انهيار اقتصاد غزة بشكل كامل، لكنها ليست قابلة للاستمرار وهي غير رسمية وخارج سيطرة وتنظيم الحكومتين على جانبي الحدود. وقد أُغلقت هذه الأنفاق في منتصف عام ٢٠١٣.

٥٢- وما كان ينبغي على الإطلاق تصور اتخاذ هذه الأنفاق بدائل عن الحق الإنساني الأساسي للفلسطينيين، مما تعدّه الشعوب الأخرى والبلدان الأخرى أمراً مسلماً به، في التمتع بالوصول بكل حرية وبصورة طبيعية إلى الأسواق العالمية. على أن الأنفاق هي بمثابة أسلوب آخر لمواجهة الحصار الاقتصادي على غزة. وتحتاج غزة إلى أن يُرفع عنها الحصار، وليس إلى اقتصاد سري غير منظم.

٥٣- بيد أنه من المفيد تقدير الأهمية الاقتصادية للأنفاق لإبراز الحاجة الملحة لرفع الحصار. لقد سمحت الأنفاق في الفترة من بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ باستيراد طائفة واسعة من سلع الاستهلاك الأساسية. وسمحت لمنتجات غزة أيضاً بالالتفاف جزئياً على القيود الإسرائيلية على واردات الوقود والغاز والإسمنت ومواد البناء والمواد الخام والأسمدة والبذور والأدوات الزراعية والمواد الحافظة ومواد التعليب وقطع الغيار.

٥٤- وقد فاق حجم تجارة الأنفاق حجم التجارة عبر القنوات الرسمية (البنك الدولي، ٢٠١٤). ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن إعادة بناء الوحدات السكنية الـ ٦٠٠٠ التي دُمّرت أثناء العملية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تستغرق ٨٠ عاماً إذا اعتمد فقط على المواد التي تسمح بها إسرائيل. على أن الواردات عبر الأنفاق كانت كبيرة لدرجة أنها قلّصت هذه المدة إلى خمس سنوات (Pelham، ٢٠١١). وبالمثل، كانت محطة الطاقة في غزة تعمل بفضل وقود الديزل القادم من مصر عبر الأنفاق في حدود مليون لتر يومياً قبل حزيران/يونيه ٢٠١٣ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣)^(٥).

٥٥- ومع ذلك، لم تتمكن الأنفاق من تزويد غزة بالمستوى المطلوب من الواردات وتنوعها لإعادة بناء اقتصادها الإنتاجي ولم تتمكن هذه الأنفاق، سواء بسواء، من إحداث أي أثر على قطاع التصدير في غزة. وعليه، فإن وقف اقتصاد الأنفاق يجعل رفع الحصار كلية وفورياً على غزة ملحاً أكثر من أي وقت مضى إذا ما أريد إعطاء فرصة لغزة لتجنب مزيد من الأضرار وأن تصبح مكاناً يمكن العيش فيه.

هاء- دعم المانحين ضروري لكنه لا يكفي لاستعادة قطاع غزة عافيته ولتنميته

٥٦- كانت عملية إعادة إعمار غزة، بعد وقف إطلاق النار في آب/أغسطس ٢٠١٤، بطيئة بسبب استمرار الحصار وعدم كفاية الدعم القادم من المانحين. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٥، لم يعاد بناء منزل واحد من المنازل المهتمة ولم يتحقق أي تقدم في إعادة الإعمار وإصلاح ما تدمر من البنية التحتية والورش والمساكن والمستشفيات والمدارس (أونروا، ٢٠١٥ ب).

٥٧- ووضعت السلطة الوطنية الفلسطينية الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، حيث قدرت تكلفة الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار بـ ٤ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة و١٤٦ في المائة من مجموع موارد السلطة في عام ٢٠١٤، ومن الواضح بالتالي أن السلطة لا طاقة لها بذلك.

٥٨- وقد تعهد المانحون، في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بتقديم ٥ مليارات دولار لفائدة الأرض الفلسطينية المحتلة، منها ٣,٥ مليارات وُعد بتقديمها إلى غزة. وبعد مرور ثمانية أشهر، أي بحلول منتصف شهر أيار/مايو ٢٠١٥، لم يُدفع فعلياً سوى ٢٧ في المائة من المبالغ المتعهد بها (البنك الدولي، ٢٠١٥). ومن مبلغ ٣,٥

(٥) ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن تكلفة الديزل المستورد من مصر عبر الأنفاق تساوي ثلث سعر الديزل المستورد من إسرائيل. ويعني ذلك أن المليون لتر من الديزل القادمة يومياً من مصر هي في الواقع دعم مصري غير معلن للشعب الفلسطيني بنحو ٤٤٠ مليون دولار سنوياً. على أن الدعم المصري غير المصرح به كان أكثر بكثير، لأن منتجات أخرى مستوردة من مصر إلى غزة كانت مدعومة أيضاً، بما في ذلك المواد الصيدلانية والطحين ومواد البناء.

مليار دولار التي تُعد بها قطاع غزة، كان مبلغ ٢,٥ مليار دولار فقط للتعهدات الجديدة. ويمثل هذا المبلغ نسبة ٦٣ في المائة من تكلفة إعادة الإعمار وبالتالي لا يكفي لتلبية الاحتياجات التي تمكّن قطاع غزة من العودة إلى الوضع الذي كان عليه قبل العملية العسكرية، حين كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٧. ومن الملح للغاية تقديم تعهدات إضافية، تُستوفى وتُدفع في الوقت المناسب، لإعادة إعمار غزة. وينبغي التأكيد أيضاً أن حجم ومبررات الأموال المطلوبة لإغاثة غزة وإعادة إعمارها وتعافيها يجب أن يركز على أن التدمير الحاصل في غزة ليس نتاج آخر عملية عسكرية وحدها بل يعود إلى الاحتلال والحصار اللذين طال أمدهما وإلى تكرار تدمير البنية التحتية.

٥٩- إن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى أن تُكفّل حقوقه الإنسانية في التنمية بموجب القانون الدولي أكثر بكثير من حاجته إلى معونة المانحين. فهو شعب متعلم تعليماً جيداً ومُبدع، وهو قادر تماماً على الاكتفاء بذاته إذا سُمح له بأن ينتج ويتاجر بصورة عادية مع بقية العالم. على أن الاكتفاء الذاتي في غزة غير ممكن في ظل الحصار وتدمير البنى التحتية والموارد الخاصة من حين لآخر. وإذا كانت معونة المانحين مهمة من حيث أنها طوق نجاة لشعب غزة المحاصر، ينبغي ألا تعتبر هذه المعونة بديلاً عن إنهاء الحصار ودعوة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٦٠- وإذا ما استمر الحصار الحالي وعدم كفاية مستويات دعم المانحين، فإن غزة ستصبح، حتى إذا جرى عكس الوضع الذي كان سائداً قبل آخر عملية عسكرية، غير قابلة للحياة اقتصادياً ولا يمكن للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة أصلاً إلا أن تتدهور. ويرجح أن تكون النتيجة مزيداً من النزاع والفقر الجماعي والبطالة العالية ونقص الكهرباء ومياه الشرب وعدم كفاية الرعاية الصحية وانهايار البنية التحتية. وباختصار، سوف تكون غزة غير قابلة للعيش فيها، مثلما أكدته الأمم المتحدة (٢٠١٢).

٦١- وينبغي قدر الإمكان إدراج عنصر الإغاثة ضمن خطة إنمائية ترمي إلى تحقيق انتعاش مطرد لصالح الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تمنح جهود إعادة الإعمار الأولوية لإعادة بناء البنى التحتية والموارد الإنتاجية، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة وتملك إمكانية تحقيق قيمة مضافة عالية وروابط أمامية وخلفية قوية.

٦٢- والبداية المتواضعة للتخفيف عن غزة وطأة الحصار الاقتصادي طويل الأمد تكمن في أعمال اتفاق التنقل والعبور الذي وقعته إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في عام ٢٠٠٥. ويشترط الاتفاق من إسرائيل تسهيل حركة البضائع والناس من غزة وإليها وداخلها، ويقتضي إعادة ربط غزة بالضفة الغربية وإعادة بناء ميناء غزة والبدء في مناقشة لبناء مطار. ولا يمكن لدولة فلسطينية أن تكون قابلة للحياة دون إعادة إدماج الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بغزة، بحيث تكون غزة ميناءً لدولة فلسطينية قادمة.

٦٣- ولوقف اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل في مجال الطاقة، ينبغي أن يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير واستخدام حقوق الغاز الطبيعي في عرض بحر غزة، ليس لتحسين موارد السلطة وتقليص الاعتماد على المعونة فحسب، بل الأهم من ذلك لتشغيل محطات الطاقة في غزة والضفة الغربية.

ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف- الإطار والأهداف

٦٤- في عام ٢٠١٤، استمرت المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، مسترشدة بما ورد في الفقرة ٣١(م) من الولاية المعتمدة في الدوحة، والفقرة ٤٤ من اتفاق أكر، والفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو، ومنسجمة مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعالج البرنامج القيود التي تكبل اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة واحتياجاته المتغيرة والمركبة وذلك ضمن أربع مجموعات من المجالات:

(أ) سياسات التجارة واستراتيجياتها؛

(ب) تيسير التجارة واللوجستيات؛

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) المشاريع والاستثمار وسياسة المنافسة.

٦٥- وما فتئ الأونكتاد يساعد الشعب الفلسطيني من خلال البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية وبناء التوافق الدولي بشأن احتياجات الاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ مشاريع التعاون الفني.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

٦٦- في عام ٢٠١٤، واصل الأونكتاد تنفيذ مشروع يتعلق بتطوير قدرة تيسير التجارة الفلسطينية. وانتهج المشروع نهجاً من شقين لتوطيد وتعزيز القدرة المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني وزيادة وعي القطاعين العام والخاص بأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة. وعملت الوحدات التنظيمية التي أنشئت حديثاً (الفنية والقانونية والتدريبية) في المجلس على تعزيز قدرات المستفيدين ونتج عن ذلك تحقيق مزيد من فعالية سلسلة التوريد في مجال تيسير التجارة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في إطار المشروع ثماني ورش عمل تناولت المواضيع التالية: لوائح الاستيراد للصناعات الغذائية؛ واستخدام نظام البطاقات الذكية؛ وتعميم المنظور

الجنساني في أنشطة المجلس؛ ودور المرأة في التجارة الدولية؛ ولوائح الاستيراد لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولوائح الاستيراد للمواد الكيميائية؛ وتفسير وتطبيق الصيغة الثامنة من قواعد البيع الدولي (٢٠١٠)؛ والتدريب في مجال الخدمات القانونية.

٦٧- ونظّم الأونكتاد جولات دراسية لموانئ دولية وإقليمية في الأردن وإسبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً واليونان لتعريف أعضاء مجلس الشاحنين الفلسطينيين وموظفين فنيين فيه بالمعايير وأفضل الممارسات الدولية في مجال تيسير التجارة. وأشرف الأونكتاد أيضاً على مجلس الشاحنين الفلسطيني في وضع ورقات مرجعية بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، والتهرب، وبناء قدرات القطاع الخاص في مجال تيسير التجارة. وفي الأخير، أقام المجلس شراكات جديدة مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية.

٦٨- واستحدث البرنامج التدريبي الذي أنشئ في إطار المشروع فرص عمل جديدة، وبالأخص لعدد من الشباب الذين أصبحوا مدربين معتمدين بعد إنهاء دورة تدريب المدربين. وشمل تنفيذ المشروع في عام ٢٠١٤ أيضاً عقد أول مؤتمر دولي في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن تيسير التجارة، بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين. وتناول المؤتمر الذي افتتحه رئيس وزراء فلسطين مسائل هامة في مجال تيسير التجارة.

٦٩- وواصل الأونكتاد العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري وساهم في وضع اللمسات الأخيرة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لصالح الأرض الفلسطينية المحتلة وفي تنفيذ هذا الإطار، وساهم بمواد في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ووكالات أخرى، بما في ذلك تقارير الأمين العام ومذكراته عن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٠- وعلى غرار السنوات السابقة، عمل الأونكتاد، بالتعاون مع شعبة الأمم المتحدة للحقوق الفلسطينية، على تدريب شاب دبلوماسي فلسطيني. وتعرّف الدبلوماسي في هذا التدريب على منظومة الأمم المتحدة في جنيف، بسويسرا، وشمل ذلك نطاق عمل الأونكتاد، بما في ذلك الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية، وعمل وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى في جنيف.

٧١- وفي القرار ٢٠/٦٩، نوّهت الجمعية العامة بدور الأونكتاد بوصفه منسقاً للأمم المتحدة لمسائل التجارة والتنمية الفلسطينية وعززت ذلك الدور، وطلبت من الأونكتاد أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

جيم - التنسيق والمواءمة وتعبئة الموارد

٧٢- في عام ٢٠١٤، استمر الأونكتاد في تحقيق تقدم ملموس في مجال المساعدة التي يقدمها للشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني والأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى والجهات المانحة.

٧٣- على أن الحاجة إلى موارد إضافية لتقديم الدعم في مجال التعاون الفني أصبحت أكثر إلحاحاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. فثمة احتمال فقدان أحد المناصب الفنية الثلاثة العاملة في وحدة المساعدة للشعب الفلسطيني نتيجة لنقص الموارد من خارج الميزانية. ومن شأن هذه الخسارة أن تقوّض قدرة البرنامج على إنجاز ولايته. وفضلاً عن ذلك، لا تزال مشاريع حيوية في مجالات التحديث الجمركي وتشجيع الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى التمويل. وفي الأخير، فإن إعمال قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٩ سيتطلب موارد إضافية كبيرة من الميزانية ومن خارج الميزانية. ومن الضروري الحصول على تلك الموارد لتلبية احتياجات الاقتصاد الفلسطيني المركبة والتخفيف من أثر الاحتلال من خلال تنمية القدرات المؤسسية ووضع سياسات سديدة وتقديم خدمات بحثية واستشارية.

IMF (2015). West Bank and Gaza: Key issues. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. Brussels. May.

Jesus Fernandez-Villaverde J, Guerron-Quintana P, Kuester K and Rubio-Ramirez J (2013). Fiscal volatility shocks and economic activity. November. Available at: <http://economics.sas.upenn.edu/~jesusfv/fiscaluncertainty.pdf> (accessed 1 July 2015).

Kock U and Qassis H (2011). West Bank and Gaza: Recent Developments in Clearance Revenues. October Available at: imf.org/external/country/WBG/RR/2011/102711.pdf (accessed 1 July 2015).

OQR (2014). Gaza: Opportunities for reconstruction and economic development. October. Available at: http://unispal.un.org/pdfs/QuarRep_GazaEconRpt.pdf (accessed 1 July 2015).

Palestinian Central Bureau of Statistics, Food and Agriculture Organization of the United Nations, UNRWA and World Food Programme (2014). Joint press release: Food insecurity in Palestine remains high. June. Available at <http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/food-insecurity-palestine-remains-high> (accessed 1 July 2015).

Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (2014). Annual Report.

Palestinian Ministry of Finance (2015). Fiscal developments: First quarter 2015.

Palestinian Water Authority (2014). Water Sector Damage Assessment Report. August.

Pelham, N (2011). Gaza's Tunnel Phenomenon: The Unintended Dynamics of Israel's Siege. *Journal of Palestine Studies*. 164(4):6–31.

Save the Children (2015). Joint statement: 30 international aid agencies – “We must not fail in Gaza”. February. Available at <https://www.savethechildren.net/article/30-international-aid-agencies-we-must-not-fail-gaza> (accessed 1 July 2015).

UNCTAD (2009). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/56/3. Geneva. 7 August.

UNEP (2009). *Environmental Assessment of the Gaza Strip Following the Escalation of Hostilities in December 2008–January 2009*. United Nations publication. Nairobi.

United Nations (2012). Gaza in 2020: A Liveable Place? Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process. August.

_____ (2014). Report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People. A/69/35. New York. 7 October.

OCHA (2013). Occupied Palestinian Territory: Gaza fuel crisis. Situation report. November.

_____ (2014a). Area C of the West Bank: Key humanitarian concerns. August.

_____ (2014b). Map of West Bank access restrictions. September.

_____ (2014c). Gaza crisis: Situation overview. October. Available at: <http://www.ochaopt.org/content.aspx?id=1010361> (accessed 1 July 2015).

_____ (2015). Humanitarian bulletin. Monthly report – January.

UNRWA (2015a). Gaza situation report. Issue No. 89. April.

_____ (2015b). Gaza situation report. Issue No. 93. May.

WHO (2014). Gaza Strip: Joint health sector assessment report.

World Bank (2009). Assessment of restrictions on Palestinian water sector development. Report No. 47657-GZ.

_____ (2014a). Economic monitoring report. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. New York. September.

_____ (2014b). Assessment and action plan to improve payment for electricity services in the Palestinian Territories. Report No. ACS9393.

_____ (2015). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. Report No. 96601.
